

قيم المواطنة والتماسك الاجتماعي في المجال العام : أي مستقبل؟

The values of citizenship and social cohesiveness in public sphere..what future?

د. سليمان أعراج^{1*}

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية_جامعة الجزائر 3_

slimane.salama@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2023/03/15؛ تاريخ القبول: 2023/06/06؛ تاريخ النشر: 2023/08/06

ملخص: يعد البحث عن مجتمع آمن ومستقر أولوية وطنية ودولية قصوى، إذ لا بد أن يمر ذلك عبر بناء مواطنة عادلة ومسؤولة عنوان مرجعيتها الرئيسي هو الصالح العام، لتصبح بذلك المواطنة والتماسك الاجتماعي مصادر حقيقية للديمقراطية.

تأسيسا على ذلك وانطلاقا من الجدل القائم حول المواطنة سواء تعلق الأمر بمفهوم أو بواقعها العملي، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم المواطنة قد عرف تطورات تاريخية ومفصلية انتقل عبرها تفسير المواطنة من إطار العلاقة الدينية التي كان يخضع لها، إلى إطار العلاقة السياسية التي أصبحت تحكمه وترسم معالمه وأبعاده، لذلك تعد المواطنة عاملا موحدا لمختلف شرائح المجتمع، ومفهوما جامعا إذ لا يمكن في إطاره الفصل بين القيم والسلوك في مجال الوطنية، والمواطنة هنا بمختلف أبعادها تصبح أساس التماسك الاجتماعي.

إن مواجهة المشاكل العالمية التي أصبحت تطرح نفسها بشدة على غرار الهجرة، التعددية وتضارب المصالح، العنصرية، والعملة، يستدعي تعزيز قيم ومفهوم المواطنة الإيجابية، كما أن سرعة التغيير تستوجب علينا ضرورة امتلاك القدرة على التكيف مع التحولات التي يفرضها اليوم مفهوم المواطنة الرقمية.

الكلمات المفتاحية : المواطنة؛ التماسك الاجتماعي؛ ديمقراطية؛ المجتمع؛ الدولة.

Abstract: The search for a secure and stable society is a top national and international priority, and must be achieved through the building of a just and responsible citizen whose main reference is the common good, thus making citizenship and social cohesion a real source of democracy.

Based on that and on the current debate over citizenship whether it is related to it as a concept or to its practical reality, it should be pointed out that the concept of citizenship has known historical and detailed developments through which the interpretation of citizenship moved from the framework of the religious relationship to which it was subject. In this context, citizenship is a unifying factor for the different segments of society, and an inclusive concept, in which values and behavior in the area of patriotism cannot be separated, and citizenship here in its various dimensions becomes the basis for social cohesion.

In order to address the global problems that have become so acute, such as migration, pluralism and conflict of interest, racism and globalization, the values and concept of positive citizenship must be strengthened. The speed of change requires us to have the capacity to adapt to the transformations that today's concept of digital citizenship requires.

Keywords: Citizenship; Social cohesiveness; Democracy; Community; Country.

*سليمان أعراج

تعد المواطنة حلقة وصل أساسية بين الفرد والدولة، انطلاقاً من العلاقة التلازمية التي تكسب المجتمع صفة التنظيمية، كما أن منظومة الحقوق والواجبات لا تتأسس إلا باقترانها بالدولة.

إن الديمقراطية كنظام والمواطنة كوضعية، والمشاركة كسلوك سياسي واجتماعي عناصر تلخص طبيعة مكونات العلاقة الثلاثية الجدلية التي تبقى مرهونة بمدى تكفل الأفراد بأدوارهم من جهة، ومدى قوة النظام في ترسيخ هذه الأدوار وضمان سلامتها من جهة أخرى، فكيف ما كانت الطريقة التي يحقق بها الفرد واجبه، فإنه لا بد في الوقت نفسه أن يجد فيها منفعة وإن يبلغ بواسطتها إلى إشباع حاجياته حسب هيجل، كما يشير إلى أن مفهوم الدولة يعد الإطار أو الحيز الذي يشتغل فيه مفهوم المواطنة، فالرابط الاجتماعي مهم جداً، لأن المجتمع لا يعاد انتاجه بل يمكن تجسيده من خلال الدولة ومؤسساتها.

احتلت هذه القضية مساحة كبيرة في الدراسات السياسية والاجتماعية والتربوية، وتعددت أبعاد المواطنة في علاقاتها الممتدة عبر قضايا تتمحور في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة من خلال أطر قانونية منظمة للحقوق والواجبات، ومبينة مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة حسب المنايع الفكرية للدولة ومرجعية نظرياتها السياسية.

وأنتجت أطروحات الفكر في مختلف دول العالم، العديد من الرؤى الفكرية حول مفهوم المواطنة ومبادئها، حقوقها وواجباتها، تنوعت بتنوع مبادئ الفكر ونظرياته السياسية.

وفي العالم العربي اختلفت أطراف الفكر كذلك ليس فقط حسب الاختلاف المنهجي القطري بل أيضاً في داخل القطر الواحد باختلاف الأيديولوجيات التي تعاقبت بتعاقب مراحل الحكم وإدارة الدولة في الحقب الزمنية المختلفة، مما أوجد أنماطاً متعددة من الوعي لدى الشعوب العربية تداخلت أحياناً وتصادمت أحياناً أخرى، وأثرت على دوائر الانتماء مما أدى إلى العديد من الانعكاسات السلبية على مبدأ المواطنة ذاته، فضلاً عن ممارساتها من قبل الأفراد ومع تغير طبيعة العالم المعاصر من حيث موازين القوى، وسيطرة القطب الواحد، وظهور التكتلات السياسية والاقتصادية، وتنامي البنى الاجتماعية الحاضنة للفكر الليبرالي وعبوره للحدود الجغرافية والسياسية على الجسور التي مدتها تكنولوجيا الاتصال، والتركيز على خيارات الفرد المطلقة كمرجع للخيارات الحياتية والسياسية اليومية في دوائر العمل والمجتمع المدني والمجال العام، مع هذه التغيرات العامة، بالإضافة إلى التغيرات الخاصة التي تحيط بالعرب والمسلمين شهد مفهوم المواطنة تبديلاً واضحاً في مضمونه واستخداماته ودلالاته والوعي الفردي بمبادئه وما يرتبط به من قيم وسلوكيات تمثل معول هدم أو بناء لواجهة المجتمع وهيكل الدولة.

وعلى رغم ما تنفرد به المواطنة وما يتداخل معها من مفاهيم الانتماء، من خصوصية في المرجعية وآليات التشكيل والبناء والممارسة، إلا أنها وعلى مدى السنوات القليلة الماضية شهدت تحدياً جديداً يتمثل في عملية الانفتاح الثقافي الذي تعددت آلياته ووسائله، لتخاطب الشباب عن بعد وتقدم العديد من التفسيرات والتأويلات المنحرفة أو الملتوية للأحداث الإقليمية والدولية، وتسلب الضوء على قضايا مجتمعية تمس جوهر هذا المفهوم لدى الفرد، وتعرض إطاراً مفاهيمياً مغلفاً بشعارات تأخذ بالمشاعر وتؤثر على مسار تفكير العقول خاصة لدى فئة الشباب ومن هم في سن القابلية للاحتواء أو الاختطاف الفكري والثقافي بحكم خصائص المرحلة العمرية التي يعيشونها، ويثير ذلك جدلاً في الأوساط السياسية والدينية والتربوية حول مدى تأثير مفهوم المواطنة لدى الشباب بهذه الأفكار التي يحملها الأثير عبر الحدود، ودور مؤسسات المجتمع في الحفاظ على البنية السليمة لوعي المواطن وممارسته للمواطنة.

والمفهوم الحديث للمواطنة يعتمد على الاتفاق الجماعي القائم على أساس التفاهم من أجل تحقيق ضمان الحقوق الفردية والجماعية، كما أن المواطنة في الأساس شعور وجداني بالارتباط بالأرض وبأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على أي هي عبارة عن رابطة بين أفراد يعيشون في زمان ومكان معين أي جغرافية محددة، كما أن العلاقة الدينية تعزز المواطنة أيضاً.

وانطلاقاً من اعتبار أن المواطنة الفاعلة هي الإطار الأمثل لمواجهة التحديات الداخلية والأخطار الخارجية، وتأكيد الهوية الثقافية والحضارية الفاعلة، تسعى هذه الورقة في بحث وتفسير العلاقة والترابط بين دور المواطنة والتماسك الاجتماعي ودعائمه، اعتباراً بأن الإنسان قد يكون مواطناً بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرها من الأسباب لكن التساؤل: هل لديه " وطنية " تجاه المكان الذي يعيش فيه؟ هل لديه انتماء وحب وعطاء...، ذلك هو المعنى الذي نحن بصدد بحثه ودراسته وتحسينه.

اختبرت هذه الورقة مجموعة من الفروض العلمية هي كالآتي:

- 1_ كلما زادت درجة جذب الجماعة لأعضائها نقصت رغبتهم في مغادرتها والعكس صحيح.
- 2_ كلما زادت درجة تماسك الجماعة زادت درجة انقياد الأفراد وخضوعهم لمعاييرها، وزاد تأثير وتأثير كل عضو في الآخر وازداد تقبل الأعضاء لأهداف الجماعة وقراراتها وتحديد مهام الأعضاء ومسؤولياتها.
- 3_ هناك ارتباط وثيق بين درجة التماسك الاجتماعي وثقة الأعضاء بأنفسهم و ببعضهم واحساسهم بالأمن النفسي والانتماء إلى الجماعة.
- 4_ هناك علاقة وطيدة بدرجة تماسك الجماعة وقوتها على مواجهة الضغوط والتوترات بصورة إيجابية مما يسهم في تحسين جودة الأداء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

أولاً: المضامين الفكرية لمفهوم المواطنة

عرف مفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم في ميدان العلوم الاجتماعية الكثير من التجاذبات كونه مجال تقاطع بين حقول معرفية متعددة، واختلقت تفسيراته تبعاً لمجال اهتمام كل مجموعة من الباحثين وذلك على اختلاف المراحل التاريخية، ومع بداية القرن 18 اين سادت نظرية العقد الاجتماعي، بدأت تشكل ملامح الانسان /المواطن الذي أصبح يستمد وجوده السياسي القانوني والاجتماعي والدولي من خلال العقد السياسي، في تدرج انتقل فيه المواطن من العقد الاجتماعي الى العقد السياسي الذي تظهر صوره واشكاله في شكل دساتير ومعاهدات.

لكن المتأمل في تعريفات المواطنة يجدها تأخذ منحى ثلاثي الابعاد، يقوم فيها الاتجاه الأول على اعتبار المواطنة علاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة، والثاني يشير الى الرابطة الانسانية او العاطفية القائمة على الولاء والانتماء، أما الاتجاه الثالث فنجدته يركز على العلاقة النفعية المصلحية.

فالمواطنة تعني وعي الانتماء إلى جماعة ذات هوية سياسية، وبالتالي فهي “تتجاوز روابط الدم والقرباة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاتها، كما يحددها جون لوكا (J. LECA في كونها تعبر عن “وضع قانوني يمنح الحقوق والالتزامات في مواجهة المجتمع السياسي”، وعن “مجموعة من الأدوار الاجتماعية المميزة عن الأدوار الخاصة والمهنية، والاقتصادية”، كما تعني “الصفات/ الموصفات الأخلاقية التي تعتبر ضرورية لوجود مواطناً صالحاً، بينما في القانون الدستوري، يتم التركيز في تحديد هذا المفهوم على البعد القانوني، أي على التعاقد الموجود بين الدولة والمواطنين لممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات، وتصبح المواطنة وفقاً لهذا المفهوم مرتبطة بما يقرره الدستور، كما يصبح الفرد مواطناً بواسطة الدستور، مع أن المواطنة في معناها الدقيق، تتجاوز هذا البعد المعياري لتشمل أبعاداً أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية. (بلحاج 2012.ص449)

كما يمكن تعريف المواطنة على أنها مجموع الادوار الاجتماعية المحددة والمرتبطة بوظائف خاصة (اقتصادية، اجتماعية)، من أجل ذلك فان سؤال الواجب يقع في قلب أو جوهر الحديث عن مفهوم المواطنة. لذا من خلال كتاب الكس دوتكفيل "الديمقراطية في أمريكا"

قيم المواطنة والتماسك الاجتماعي في المجال العام : أي مستقبل؟

الذي أشار الى تلك الجمعيات والنوادي التي ينتمي اليها المواطن بكل عفوية، وضح أهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية.

فتعبير المواطنة اليوم وفي السياق العالمي هي المواطن الذي يستمد وجوده ليس من القبيلة او العشيرة، بل هو المواطن الذي لا تعرّف الدولة إلا به، يتطلع الى ممارسة حقه السياسي في ادارة الشأن العام وممارسة مواطنته، ولا يتحدد بما تفرضه قوانين الدولة فقط ولوائحها لان الدولة ايضا تتحدد بوجود المواطن الذي لا يكف عن التطور والنماء في سياق مجتمعه، فالدولة بالمواطن والمواطن بالدولة ضمن علاقة عضوية لا يكف فيها المواطن عن التطور و التعلم باعتباره مؤشر قياس مدى انتساب المواطن للدولة ومدى توفره على خصائص المواطنة. (النجار. 2014. ص54)

لقد أسست المدينة اليونانية القديمة دلالة المواطن وفق مشروطة قائمة على أساس المساهمة والفعل، فالمساهمة متعلقة بدفع الضريبة من أجل تسيير الشؤون العمومية ، أما الفعل فيتعلق بحق المساهم في النظر والنقد لتسيير الشؤون العمومية وواجب الالتزام بالقوانين ، وبالنتيجة من لا يحق له المساهمة المالية يمتنع أن يكون مواطناً.

فالمواطنة بهذا المعنى هي امتلاك صفة المواطن المساهم، المتمتع بالحقوق المدنية ضمن مجتمع سياسي، فهي هيكلية ذات طابع قانوني تؤسس للفرد الحر المستقل العضو في الدولة، لكن وبحكم طابعها الديناميكي، لم تبق في حدود المنطق القانوني، بل تجاوزته لتتخذ أبعاداً حيوية سياسية، ثقافية، اجتماعية، إيديولوجية ورمزية.

هذا وظل مفهوم المواطنة يتعمق ويتطور في الزمن حتى شمل المرأة بعدما كان مقصوراً على الرجل، وشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إضافة الى الحقوق السياسية والقانونية، كما ان مفهوم المواطنة كممارسة يعكس التزاماً أخلاقياً تجاه المكان الذي يسكنه الإنسان بدءاً بالحب وانتهاءً بتجسيد متطلباته فكراً بالولاء والشعور بالانتماء وعملاً بالعطاء المتبادل البناء بين الوطن ومسؤوليه ومن يسكن فيه. من اجل ذلك لا يمكن بأي حال الفصل بين القيم والسلوك في مجال الوطنية. (دوري، بالاستغراف، 1985 ص55).

1_ صناعة المواطنة

تقوم المواطنة اليوم على أبعاد وأثار الحركة العالمية، بمعنى ذلك التقاطع بين مستلزمات واجبات الوطنية ومتطلبات الاحتياجات العالمية، ويتجاذب مفهوم المواطنة بين أطراف معادلة قائمة على البعد العالمي والمحلي لذلك نسعى لمعالجة القلق المتبادل في صيغة التفاعل بينهما والذي بدوره يشكل إن سلباً أو إيجاباً شخصية المواطن.

لذلك فإن ضرورة خلق مواطنة اجتماعية متزنة ومتفاعلة تؤمن بالمسلمات وتتجاوب مع المتغيرات خدمة للوطن الذي تعيش فيه.

اعتقد أن صعوبة الحديث عن المواطنة تبدأ من خلال أبعاد المفهوم المتعددة من حيث المكان والوظيفة (مواطنة الاسرة، العمل، الشارع، المواطنة العالمية...)، ومن الوضعية التجريبية التي تصنعها القوانين المرتبطة بالمفهوم والإطار القانوني لمواطنة، مفهوم الحقوق والواجبات المختلفة، وتنبع الصعوبة في الحديث عن طبيعة المفهوم نفسه التي يتم ربطها دائماً بأنها حقيقة واقعية، ومثال أعلى، والنظر لمفهوم المواطنة نظرة معيارية أو نظرة المصلح الاجتماعي. (Duchesne. 1997p. 19)

في ذات السياق يشير "ارثر ستينشكوب" في تصوره لمواطنة الفرد والتي يرى انها: المستوى او درجة تحكم الفرد في مصيره من خلال العمل داخل المجموعة، لكنه هنا يقدم لنا المواطنة كأداة تعاقدية بحتة، إضافة الى ذلك فانه يشير الى ما يميز مفهوم المواطنة عن مفهوم الفئات الاجتماعية هو ذلك الدور المرتبطة به والمنوط بها.

كما تشير أحد الدراسات الى طبيعة الاختلاف الذي يطبع تفسير ودراسة مفهوم المواطنة من دولة الى أخرى ، والنماذج في ذلك كثيرة نشير على سبيل المثال الى بريطانيا التي يعد مفهوم المواطنة فيها مفهوماً موحداً، واغلب الدراسات ترتبط بالحقوق الاجتماعية والانتماء، حيث تتعمق احد الدراسات الصادرة سنة 1994 في طبيعة الحقوق الاجتماعية من حيث طبيعة المستفيدين، وطبيعة مساهمة الحقوق في إدماج مختلف الفئات الاجتماعية في إطار المواطنة وعمل الدولة على التقليل من الفوارق، وهي دراسة غرضها المساهمة في قياس دور الطبقات الاجتماعية في التحول الاجتماعي، وف الولايات المتحدة الامريكية ترتبط الأبحاث حول المواطنة بإشكاليات العرق، وخاصة العلاقة بين المجموعات العرقية وخاصة في ظل التعددية الثقافية. أما في الدول الأوروبية فإن الدراسات حول المواطنة تناولتها من حيث سؤال العلاقة بين القطاع العام والخاص، والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وتحديد العلاقة بين الفرد والسلطة، لكن الملاحظة العامة أن كل هذا النقاش يرتبط بالحديث عن المواطنة دال مجتمعات ديمقراطية. (الصبيحي، 2000. ص 24) .

ان صناعة المواطنة يبدأ بالنظر لها كقيمة في محتواها ودورها ضمن التفاعل المجتمعي، وذلك بالنظر الى أن ارتباط الوطنية بالأيديولوجيا وصراع المصالح الاجتماعية يساهم في تفكيك هذه القيمة السياسية الموحدة، فالشعور بالوطنية يولد طموحاً وأملاً وشعوراً بالاعتزاز والافتخار والبحث عن امتلاك اسباب الرفعة ومضاعفة القوة وما ارتبط بها من تحديث مؤسسياتي وتحكم في التكنولوجيا، كما يساهم الشعور بالمواطنة في توليد روح المساواة بين الناس ومبدأ تكافؤ الفرص، كما يساهم الشعور بالمواطنة في الإحياء الثقافي. إن السمو والترفع على المصالح الشخصية هو مبدأ روحي لمعنى المواطنة، لأن الالتزام الوطني الأخلاقي هو الفاعل والمفعّل لمنظومة الحقوق والواجبات ضمن إطار المواطنة، كما يشمل الصالح العام المرجعية الاساسية لمفهوم المواطنة. (الحداد. 200. ص 24) كما ان مفهوم المواطنة كممارسة يعكس التزاماً أخلاقياً تجاه المكان الذي يسكنه الإنسان بدءاً بالحب وانتهاءً بتجسيد متطلباته فكراً بالولاء والشعور بالانتماء وعملاً بالعباء المتبادل البناء بين الوطن ومسئوليته ومن يسكن فيه. من اجل ذلك لا يمكن بأي حال الفصل بين القيم والسلوك في مجال الوطنية. (كرومي 2000 ص 58).

2_ المواطنة والرابطة الاجتماعية: لآليات والأبعاد:

يمكن اجمال أهم آليات تعزيز الرابطة الاجتماعية وتجسيد المواطنة الإيجابية في العناصر التالية:

- الثقة: عامل أساسي وجوهري لفهم السلوك الجماعي والفردية بين الأفراد والفعاليات الإدارية والتبادل الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أو السياسي إذ إنها عامل مهم لبناء علاقات اجتماعية ثابتة ومستقرة
- المشاركة.
- التجانس.

كما تكمن أهم ابعادها في الصور التالية:

- التضامن: وهو مسألة تتطلب قيام علاقة قوية بين الدولة والمجتمع تقوم على الرباط المدني والسياسي وتبقى قوتها أكبر من أن تتجلى في الطلب الاجتماعي.
- المبادرة: تستوجب الا تكون علاقة المواطن بالدولة مصلحة و إيديولوجية في آن واحد.
- الدفاع: (النجار. ص 55)

ثانيا: رهانات تعزيز التماسك الاجتماعي:

أكد ابن خلدون على أهمية التماسك الاجتماعي إذ يرى ان المجتمع وعمرانه لا يمكن ان يظهر الى الوجود إذا كانت جهود الافراد متفرقة ومبعثرة، وعليه التماسك والتضامن امرا ضروريا عند ابن خلدون

اما دوركايم فقد أولى أهمية كبيرة للتماسك الاجتماعي من خلال كتابيه: تقسيم العمل والانتحار، حيث يرى ان التماسك الاجتماعي يعتمد على طبيعة الجماعة والمجتمعات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أنماط سلوك الافراد.

فقد عرف اتريوبي التماسك الاجتماعي على انه تلك الصورة المقنعة كعلاقة تعبيرية إيجابية بين اثنين أو أكثر من الفاعلين". كما

ذهب كارل دوتش في تعريفه للتكامل على أنه: هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا

بالجماعية وتمائلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي»

إنّ أغلبية المفاهيم التي طُرحت للتعريف بالتماسك الاجتماعي، قديما وحديثا، كانت في الغالب تركز على عنصر واحدٍ محدّدٍ رئيسي: إمّا أخلاقي تربوي، أو ديني وجدائي، أو قانوني وضعي. وحتىّ التعريفات التي اعتمدت على نظرة شمولية نسبيا، قد أهملت بشكل من الأشكال، العنصر الأساسي الضامن لقوّة التماسك الاجتماعي ودوامه، وهو عنصر الدولة وطبيعتها. وحتىّ إن أتت عليه فمن تناول يكون في الغالب أحادي الجانب، ولا يضمن للتماسك صلابته ومناحته. (بولدواني، 2018، ص 69).

ويقدم جويل مغدال تصنيفه للدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتهما بالمجتمع، فالدولة القوية بالنسبة اليه هي

ذات التغلغل في مجتمعتها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعتها، إذ تعلّى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة. كما تعلقو في هذا المجتمع الروابط الافقية القائمة على القواسم الفكرية والسياسية المشتركة.

وحسب مغدال فإن الدولة الضعيفة هي العاجزة عن تنمية مجتمعتها وتحقيق مصالحه، حيث يتم تكريس الروابط العمودية القائمة

على القبيلة والعشيرة والدين والانتماءات الاثنية الأخرى، وهو ما يكون مجتمعا ضعيفا غير متماسك تنكسر فيه الإخفاقات الاقتصادية

والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويعمل أفرادها من اجل مصالحهم الشخصية وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء انتماءات الافراد الاثنية،

ومدى قريحهم من مركز السلطة أو من المسكين بما.(النجار، ص 56)

ضمن هذا يستدعي مسألة تعزيز التماسك الاجتماعي مراعاة واقع المجتمع وتطلعاته من اجل ضمان التكيف اللازم مع

متطلبات المواطنة الايجابية وهنا نشير الى:

1_المواطنة والحق في المعلومة:

الأکید اليوم هو ان المعلومة أضحت حلقة بناء اساسية، سواء من اجل مواكبة التحولات التي تفرضها العولمة، أو للعمل

على توجيه الأنظار نحو القضايا ذات الاهتمام المشترك داخل المجتمع، وقد زادت هذه الاهمية حضورا مع حجم التطور التكنولوجي، حيث

توسعت شبكة الترابط وزاد حجم الضخ الهائل للمعلومات، بالشكل الذي جعل وسائل الاعلام في وضعيات حساسة ومهمة تفرضها

ضرورة تأمين الرابط الاتصالي والتفاعل المجتمعي.

لقد ساهم التطور الحاصل في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في زيادة تدفق المعلومة، وأصبح تطور مجتمع اليوم يقاس

بمدى انسيابية ومرونة انتقالها، فأصبحت المعلومة شرطا من شروط ممارسة الفرد لمواطنته.

ان بيئة المعلومات اليوم باتت أحد اهم المحفزات للعمل الحكومي والمواطنة ولمفهوم الأمن على الخصوص، على اعتبار انه أصبح

يقوم على تكوين بنية تحتية وفق أسس ومناهج تنطلق من أمن المعلومات وصولا الى إدارة حرب المعلومات.

فقوة الدفع الديمقراطي التي تتصاعد مع التقدم في مشاركة المواطنين في صوغ وتقرير شؤونهم، تتغذى على ممارسة الجمهور لحقه في الاطلاع والحصول على المعلومات من الجهات الرسمية في الدولة، وتعزز بالتالي العلاقة بين المواطن والإدارة القائمة على الحقوق والواجبات، وتحديد مسؤولية الإدارة تجاه المواطن. (بولدواي.ص.27)

2_المواطنة والجنود:

هناك رابطة رمزية بين فكرة المرأة وفكرة الأمة، حيث تم استخدام المرأة كرمز للأمة من قبل حركات التحرر الوطني، الأمر الذي كان له أهمية كبيرة في جندرة انتماء المرأة إلى الجماعات القومية، هذا وقد قادت سياسات زيادة عمالة وتعليم المرأة، وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى تغيير في علاقات النوع الاجتماعي، فالنساء دخلن سوق العمل بدون إجراء تغيير في المضمون في تقسيم العمل حسب الجنس.

إن إدراج المساواة بين المرأة والرجل في إطار تنفيذ السياسات العامة وبرامج التعاون هو أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أن إشكالية النوع الجنسي تتعلق بكل هذه الأهداف لأن النساء يشكلن أكثر من نصف سكان العالم. (Duchesne.p22)

كما ان دمج المرأة في جهود التنمية العالمية وتعزيز دور المرأة في تشجيع اقتصاد السوق والديمقراطية، وقد أدى هذا التحول إلى جعل الأمور أكثر سهولة أمام المرأة للسعي إلى أهداف سياسية واضحة وزيادة سلطتها السياسية.

3_المواطنة والتكنولوجيا:

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باستخدامها على نطاق واسع في الحياة اليومية لها تأثير كبير في السلوك، وهو ما برز معه في الوقت الحاضر مفهوم المواطنة الجديدة كنتيجة لاستخدام مكثف للتكنولوجيا

لقد أثرت التكنولوجيات على علاقاتنا الإنسانية وتواصلنا واتصالنا المباشر وساهمت في إنتاج مفاهيم جديدة ، فالمواطنة الرقمية هي قواعد السلوك المناسبة والمسؤولة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا، وتشمل محور الأمية الرقمية وأخلاقيات التعامل وآداب السلوك والسلامة على الإنترنت، والقواعد المنظمة، والحقوق، والمسؤوليات، وغيرها من الأمور المتعلقة بالأساليب المثلى لاستخدام التكنولوجيا الحديثة. والمواطنة الرقمية الصالحة تحدث عند الاستخدام الإيجابي الأمثل لأجهزة الكمبيوتر والإنترنت والأجهزة الجوال، وهذا سوف يعزز بيئة إلكترونية إيجابية أكثر أمنا وسلامة للجميع. (كرومي.ص.65)

اذن فمثلما نحن مواطنون في العالم الحقيقي، فإننا أيضاً "مواطنون" بصفتنا مستخدمين للعالم الرقمي. من أدل ذلك وجب أن نتعرف على المزيد حول المواطنة الرقمية وما ينطبق عليها من مفاهيم، ولماذا يُعتبر تعزيز المواطنة الرقمية الإيجابية في غاية الأهمية، اذ يمكننا تعريف المواطنة الرقمية على أنها مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تساعد على التحلي بروح المسؤولية والوعي والحكمة عند استخدام التكنولوجيا.

استنتاجات:

إجمالاً يمكن القول أن الدولة هو شرط مسبق لقيام المواطنة، وفي إطار علاقة جدلية، تمثل المواطنة الإيجابية القائمة على المساهمة الفعالة في بناء مجتمع أكثر وعياً وبرهانات الاستقرار والتنمية.

كما أن مفهوم المواطنة عبر مختلف تجلياته يعد ضامناً وضابطاً لسياسات الدولة التنموية، ومعياراً لتقييم أداء النظام السياسي في الاستجابة والتكفل بمطالب المجتمع واحتياجاته.

تعد المواطنة تعبيراً عن فكرة اجتماعية وقانونية وسياسية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديمقراطية والشفافية، وتؤدي إلى رفع الثقة لدى المواطن والدولة في اتجاه أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في التنمية من خلال المواطن والدولة معاً.

تشير المعطيات إلى أن التماسك الاجتماعي - حسبما يقاس بفجوات مستوى المعيشة والدخل الأخذ بالتوسع في المجتمع الإسرائيلي- ما يغذي السير في طريق التفكك والانحيار. فالشروخ والتصدعات التي يعانيها المجتمع كبيرة وكثيرة حيث فجوات الدخل، والهوة بين الأغنياء والفقراء... الخ

تشهد المجتمعات في السنوات الأخيرة ثورة من حيث توجه السلطة إزاء مسألة الفجوات الاجتماعية. فنحن نتحول من دولة تبني قيم المساواة وتؤكد على مبدأ "التكافل المتبادل"، من دولة رفاه من الطراز الأوروبي، إلى دولة راسمالية على النمط الأميركي، والمسألة هي : ما هو تأثير تحول من هذا النوع على التماسك الاجتماعي، وبالتالي على المناعة الاجتماعية؟

يعرف التماسك الاجتماعي على أنه طاقة ترتبط أقسام المجتمع المختلفة بواسطتها في جسم واحد. وتعرف المناعة الاجتماعية على أنها قدرة المجتمع على مواجهة التحديات المنتهبة أمامه، سواء التحديات الداخلية أم التحديات الخارجية. فبدون المناعة الاجتماعية لن ينجح المجتمع في مواجهة بيئته الداخلية ومحيطه الخارجي، وهو ما يؤذن ببدء عملية من التفكك الاجتماعي، وهي عملية يمكن أن تفضي إلى "زوال" المجتمع.

إن "الاحساس الداخلي" لدى غالبية المهتمين بهذا المجال هو أن درجة عالية من التماسك الاجتماعي تشكل أحد الشروط للمناعة الاجتماعية. فمن الواضح أن هناك، إلى جانب التماسك، عوامل أخرى تؤثر تأثيراً حاسماً على المناعة الاجتماعية كما أن هناك آليات تساعد في الارتقاء بمستوى التماسك الاجتماعي.

أما المجتمع الحافل بالانقسامات والنزاعات فسيكون مجتمعاً ممزقاً ومفككاً، وسيواجه صعوبة في التصدي للتحديات الماثلة أمامه. إن الفترة الحالية التي يمر بها الاقتصاد والأمن والرفاه تستوجب العمل من أجل توفير أقصى مناعة اجتماعية بغية مجابهة وتحطّي الفترة الصعبة على هذه الأصعدة.

استناداً إلى العديد من الأبحاث والدراسات بأن الحل لمشكلة الفقر يكمن في أكساب المجموعات الضعيفة في المجتمع، وخصوصاً فئة الشبان، ثروة بشرية، في مجال التحصيل العلمي. كما يجب الارتقاء بنوعية الثروة البشرية في المجتمع. فهذه الطريقة فقط باستطاعتنا أن نؤثر حقاً على الصورة المستقبلية للمجتمع وعلى تماسكه ووحدته.

هناك وسيلة أخرى لتعزيز المناعة الاجتماعية تتمثل في تعزيز الطائفية، سواء عن طريق بلورة وتقوية الطائفة والأفراد المنتمين إليها، أو عن طريق تحديد أهداف ومهام اجتماعية للتطبيق في نطاق الطائفة ومن قبلها ومن أجلها وبغية تعزيز المناعة الاجتماعية، ينبغي زيادة التعاون والشراكة بين الدولة والطائفة والجيش والسلطة المحلية والمدنية.

توصيات:

1_ يجب إعادة النظر في توجه الحكومة إزاء سياسة الرفاه، وتخفيف حدة الإجراءات التي تتخذها الحكومة بحق العاطلين عن العمل والفقراء الذين لا يعملون. كما ويجب التوقف عن استخدام حجة أنه "يوجد عمل" في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد من بطالة كبيرة.

2_ يجب العمل على تغيير أهداف التدخل فيما يتعلق بالفئات السكانية المستهدفة وطرق التدخل من جانب أجهزة الرفاه الاجتماعي. وفي ضوء حقيقة اتساع حجم الفئات المحتاجة للعون، وكذلك في ضوء تقليص الموارد، فإنه لا بد من التفكير مجددا بتوفير مزيد من العمل المجتمعي الجماهيري ومزيد من التعليم.

3_ يجب إيجاد رابطة بين الرفاه والتعليم والصحة على المستوى القومي والمبادرة لاقامة مشاريع مشتركة. كما يجب العمل على اقامة هيئة اجتماعية على المستوى القومي، وتوجيه موارد نحو هذه المجالات.

4_ ينبغي الاعتناء بقطاعات خاصة، الأمر الذي يتطلب تطويرا خاصا للخدمات، وذلك بغية تقليص الفجوات والحد من اللامساواة.

5_ يجب الحرص على اقامة تنسيق بين مؤسسة التأمين الوطني وأجهزة الرفاه الاجتماعي. فاليوم لا يوجد تنسيق بين المؤسسات والأجهزة السلطوية. فالفئة السكانية التي تعتمد على مخصصات التأمين الوطني ليست بالضرورة هي ذات الفئة المستهدفة بخدمات أجهزة الرفاه الاجتماعي.

6_ يجب تكريس حقوق الاطفال قانونيا، ومنح فئة الاطفال الذين يعيشون في ظروف خطر سلة حقوق دنيا وذلك في نطاق تشريع قانوني..

7_ ينبغي المساعدة في تطوير وتنمية المناعة الاجتماعية. كما يجب انشاء هيئة تنسيقية تجمع بين المجتمع المدني والحكومة، من نمط المجلس الشعبي لجسر الفجوات ومكافحة الفقر.

9_ يجب تعزيز الرقابة وتطبيق القانون وذلك بغية منع اساءة التصرف بالمخصصات والمساعدات من جانب من لا يستحقها.

من جهة اخرى، يجب الكف عن النظر للعاطلين عن العمل والفقراء كأعداء للسياسة الاقتصادية.

11_ يجب اقامة هيئة اجتماعية مهمتها تحديد سلم اولويات قومية في المجال الاجتماعي، اذ لا وجود اليوم لوضع تحدّد فيه الحكومة " اولويات على المستوى القومي في مجالات اجتماعية."

12_ ان الاعتناء بالجيل المقبل، بالاطفال وابناء الشبيبة هو امر حيوي وملح وذو اولوية عالية. ان الاهتمام بالجيل المقبل يتعلق بمستقبلنا، في حين ان الاعتناء بالجيل المتقدم بالسن يؤمن حاضرا، ولا بد من اخذ ذلك بنظر الاعتبار عند تخصيص الموارد المحدودة.

قائمة المصادر والمراجع:

_ الحداد محمد، " الدين والدولة والمواطنة في الزمن الجديد"، مداخلة في ندوة "تطور العلوم الفقهيّة: فقه رؤية العالم والعيش المشترك"، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، سنة 2013.

- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، _ احمد كرومي، "الحداثة-المواطنة والحقل الفقهي"، مجلة انسانيات، العدد 11(2000).

_ باقر سلمان النجار، الدولة العربية، بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج، في مجموعة المؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت ماي 2014، ص-.

- صالح بلحاج، النظام السياسي الجزائري من 1962 الى 1978، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012.

- خالد بوشارب بولدواني، التماسك الاجتماعي ودلالته البنائية الوظيفية، مجلة افاق العلوم، جامعة الجلفة، العدد 10، جانفي 2018،
- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة 1، بيروت 1985.
- Sophie Duchesne, la citoyenneté, Paris: centre d' étude de la vie politique française, 1997